

التاريخ: ٢٠٠٨/٥/١٠

الإشارة: ث ن د/١٢٤/٠٩٠

للرجوع

ASSEMBLY DECISION- TRTR- ١١/٥/٢٠٠٨

السادة: بورصة عمان المحترمين

عمان - الأردن

تحية وبعد،

نرفق لكم طياً صورة عن محضر اجتماع الهيئة العامة العادي ومحضر اجتماعها غير العادي المُنعقدتين بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٢ والقرارات المتخذة فيهما.

(١)

وأقبلوا فائق الإحترام،،،

نائب رئيس مجلس الإدارة/المدير العام

بورصة عمان
شركة الثقة للنقل الدولي
السيد
٢٠٠٨
٤٤٤٤
٣١.٥٥
البريد الإلكتروني

محضر إجتماع الهيئة العامة العادي لعام ٢٠٠٧

المنعقد بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٢

بناء على الدعوة الموجهة إلى السادة المساهمين، عقدت الهيئة العامة اجتماعها العادي لعام ٢٠٠٧ بمقر الشركة - عمان - الدوار السابع - في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السبت الموافق ٢٠٠٨/٤/١٢ بحضور مندوب مراقب عام الشركات السيد وائل عماشة ومندوب مدقق حسابات الشركة لعام ٢٠٠٧ السيد نبيل عبيدات، ومندوبين عن الصحف المحلية والمجالات، وعدد من المساهمين.

رحب السيد فريد ناصيف/ نائب رئيس مجلس الإدارة بالسادة الحضور، وأفاد بأن السيد عوض النمل اعتذر عن حضور الاجتماع بسبب وفاه عمه. ثم قال:- "باسمي شخصياً وباسم أعضاء مجلس الإدارة والهيئة العامة نعزي آل النمل الكرام، للفقد الرحمة ولذويه الصبر والسلوان"، وأضاف:- "أعطي الكلمة إلى السيد وائل عماشة للإعلان عن قانونية الجلسة".

تحدث السيد وائل عماشة قائلاً: "يسرني حضور اجتماع الهيئة العامة العادي لشركتكم هذه، ويحضر الاجتماع (٨) من المساهمين من أصل (٢٩) مساهماً يحملون أسهماً بالأصلية مقدراً (٣,٠٩٥,٠٠٠)، و بالوكالة (١٠,٠٠٠) سهماً، فيكون مجموع الأسهم المتمثلة في الاجتماع (٣,١٠٥,٠٠٠) سهماً من أصل رأس المال البالغ (٣,٤٣٤,٧٥٠) ديناراً /سهماً، بنسبة حضور ٩٠%، كما يحضر الاجتماع النصاب القانوني من أعضاء مجلس الإدارة (ستة أعضاء من أصل تسعة أعضاء)، ومندوب مدقق حسابات الشركة لعام ٢٠٠٧، وبعد التحقق من الأوراق الثبوتية، تبين بأن الشركة قامت بكافة الإجراءات القانونية المطلوبة من حيث إرسال الدعوات، والإعلان عن موعد الاجتماع في الصحف المحلية ووسائل الإعلام، وبناء عليه وعملاً بأحكام المادتين (١٧٠ و ١٨٣) من قانون الشركات، أعلن للسادة المساهمين بأن النصاب قانوني، وأن الاجتماع قانوني، وأن القرارات التي ستصدر عنه قانونية وملزمة لجميع المساهمين الذين حضروا الاجتماع والذين لم يحضروا"، ثم طلب من السيد نائب الرئيس إدارة الجلسة، وتعيين كاتباً لها ومراقبين اثنين لفرز الأصوات.

ترأس السيد فريد ناصيف الجلسة مرحباً بمندوب مراقب عام الشركات، وأعلن عن تعيين السيد عيسى محمود كاتباً للجلسة، والسيد جمال الأحمد وعبدالله يعقوب مراقبين، وطلب الانتقال لمناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وتم ما يلي:-

أولاً: قرأ كاتب الجلسة محضر الاجتماع السابق المنعقد بتاريخ ٢١/٤/٢٠٠٧، ولما لم يكن هناك أية ملاحظات عليه، قررت الهيئة العامة المصادقة عليه بالإجماع.

ثانياً: اقترح السيد رئيس الجلسة دمج البندين (٢ و ٤) من جدول الأعمال لمناقشة ما جاء فيهما معاً بعد سماع تقرير مدقق الحسابات ووافقت الهيئة العامة على الاقتراح.

ثالثاً: استمعت الهيئة العامة إلى تقرير مدقق حسابات الشركة لعام ٢٠٠٧، ولما لم يكن هناك أية ملاحظات عليه، تم الانتقال إلى البند الذي يليه.

رابعاً: أما بخصوص ما جاء في البندين (٢ و ٤) من جدول الأعمال (تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال الشركة خلال عام ٢٠٠٧، والبيانات المالية الختامية والميزانية العمومية كما هي في ٣١/١٢/٢٠٠٧، والخطة المستقبلية لعام ٢٠٠٨) قال رئيس الجلسة: " افتتح باب النقاش لمن يرغب من السادة المساهمين".

- المساهم السيد أنور صبيح قال:- " تعازينا الحارة إلى الأخ عوض التل وآل التل الكرام بوفاة عمه، كما نقدر ونشمن الجهود التي بذلتها الإدارة التنفيذية للشركة ممثلة في مديرها العام على ما حققته الشركة من نتائج ايجابية خلال العام ٢٠٠٧ على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي تعاني منها الشركة وشركات النقل العام من ارتفاع في أسعار المحروقات وقطع الغيار ودون زيادة الأجور بشكل عادل، حيث بلغت أرباح الشركة خلال انعام ٢٠٠٧ مبلغاً وقدره (١١٥٤٨٠) ديناراً مقابل خسارة (١٥٢٧٣٦) ديناراً عام ٢٠٠٦، وبعد ذلك مؤشراً إيجابياً يبشر بالخير، ومع هذا فان النتائج المحققة ليست ضمن طموحات وأهداف المساهمين الذين طال انتظارهم.

- ملاحظة انخفاض الذمم الدائنة من ٥٦١٩٧٠ ديناراً عام ٢٠٠٦ إلى ١٨٨٦٧٣ ديناراً، وهذا شئ ايجابي جداً.

- لم نلاحظ أية زيادة تذكر على القروض طويلة الأجل.

- هناك بعض الملاحظات نرجو من المدير العام توضيحها:-
- ما مدى تأثير الحادث الذي وقع لأحدى حافلات الشركة على خط العربة- أريد في منطقة جرش. على نسبة التشغيل ؟ وهل هناك مسؤولية تقع على عاتق الشركة ؟
 - متى سيتم إدراج الأسهم في السوق المالي ؟
 - رد السيد المدير العام/ رئيس الجلسة قائلاً:- " شكراً للأخ أنور صبيح على حسن الشاء، وكما تعلمون، فإن الإدارة التنفيذية منذ تأسيس الشركة لم تألوا جهداً في سبيل تحقيق ما هو أفضل للشركة من جهة، وللمساهمين من جهة أخرى، فكل الجهود منصبّة على العمل على تطوير الشركة والأخذ بأسباب نجاحها وتقدمها، وعلى الرغم من كل الصعوبات التي تعلمونها، فقد حظيت هذه الشركة مني شخصياً وما زالت كل رعاية حيث أتابع كل صغيرة وكبيرة فيها ليلاً ونهاراً.
 - لقد تلقينا ببالغ الحزن والألم نبأ الحادث المؤسف، وشعرنا بالعطف والحزن على أسر الضحايا والمصابين من جراء الحادث المشار إليه، وتبين أن السبب يعود إلى نقصان السائق، حيث تمت إدانته بمخاط الحوادث (الكروكي) بعدم ملائمة سرعته لظروف الطريق. بمعنى آخر، أن السائق لم يحم بتخفيف سرعته لستائم ظروف الطريق خصوصاً مع بداية تساقط الأمطار في حينه، علماً بأن سرعته كانت ضمن السرعة القانونية المحددة للطريق.
 - ثم أنه في مثل هذه الحوادث تقع المسؤولية المدنية وفقاً لأحكام القانون المدني على شركة التأمين، والسائق، ومالك المركبة، وحتى تاريخه لم نبلغ بأية مطالبة أو دعوى. وهنا لا بد من توجيه الشكر الجزيل إلى حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم الأب الحاني حيث تفضل وأصدر أوامره بأن تتحمل الحكومة كافة نفقات العلاج للجرحى والمصابين حتى الشفاء التام، حفظه الله ورعاه، وسدد على دروب الخير خطاه.
 - سيتم إدراج الأسهم في السوق المالي خلال العشرة أيام القادمة بعد أن استكملت الشركة كافة متطلبات هيئة الأوراق المالية.
 - في الحقيقة لم يؤثر هذا الحادث على نسب التشغيل لأي خط من الخطوط التي تعمل عليها حافلات الشركة.

وأحب أن أطمئن الأخوة، بأن الإدارة التنفيذية وكما عهدتموها، إتخذت كافة الإجراءات الصارمة بحق السواقين للحيلولة دون وقوع مثل هذا الحادث المؤلم حيث لا يسمح الآن لأي سائق بأن تزيد سرعة حافلته عن (٨٠ كلم/ساعة) مهما كانت الأسباب وبغض النظر عن السرعات المقررة المسموح بها على الطرق حتى وإن كانت تزيد عن (٨٠ كلم/ساعة)، كما أنني أقوم بمتابعة ومراقبة ذلك شخصياً لمعرفة من يخالف هذه التعليمات“.

وبعد إقفال باب المناقشة، قررت الهيئة العامة بالإجماع المصادقة على البيانات المالية والميزانية العمومية كما في ٢٠٠٧/١٢/٣١، وعلى تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال الشركة خلال عام ٢٠٠٧، وعلى الخطة المستقبلية لعام ٢٠٠٨م.

خامساً : قررت الهيئة العامة إبراء ذمة كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة إبراء تاماً في حدود ما نص عليه القانون عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٧/١٢/٣١م.

سادساً : رشح السيد أنور صبيح السادة إبراهيم العباسي وشركاه مدققاً لحسابات الشركة لعام ٢٠٠٨، ولما لم يتقدم أحد بترشيح نفسه و/أو غيرهم، أعلن مندوب مراقب عام الشركات عن فوزهم بالترقية، وقررت الهيئة العامة تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

وفي ختام الجلسة، وجه السيد فريد ناصيف / نائب رئيس مجلس الإدارة - رئيس الجلسة- الشكر والتقدير إلى كل من مندوب مراقب عام الشركات السيد وائل عماشة، والى مندوبي الصحف والمجلات، والسادة الحضور على مشاركتهم في هذا الاجتماع، وقال نسأل الله جلّت وعلت قدرته، أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والفلاح والتقدم والنجاح لشركتنا في ظل ورعاية قائد مسيرتنا الاقتصادية المظفرة حضرة صاحب جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

فريد ناصيف
رئيس الجلسة

وائل عماشة
مندوب مراقب عام الشركات

عيسى محمود
كاتب الجلسة

محضر إجتماع الهيئة العامة غير العادي

المنعقد بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٢

بناءً على الدعوة الموجهة للسادة المساهمين، عقدت الهيئة العامة اجتماعها غير العادي بمقر الشركة - عمان - الدوار السابع - في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم السبت الموافق ٢٠٠٨/٤/١٢ بحضور مندوب مراقب عدد الشركات السيد وائل عمشة، ومندوب مدقق حسابات الشركة لعام ٢٠٠٧ السيد نبيل عبيدات، وعدد من مندوبي الصحف المحلية والحدوث، وعدد من المساهمين.

رحب السيد فريد ناصيف نائب رئيس مجلس الإدارة بالسادة الحضور، وأعطى الكلمة للسيد وائل عمشة للإعلان عن قانونية الجلسة.

تحدث السيد وائل عمشة فندلاً "السري حضور اجتماع الهيئة العامة غير عادي لشركتكم هذا، ويحضر الاجتماع (٨) مساهمين من أصل (٢٩) مساهم يحملون أسهم بأصلية مقدارها (٣.٠٩٥.٠٠٠)، وبالكافة (١٠.٠٠٠) سهما فيكون مجموع الأسهم الممثلة في الاجتماع (٣.١٠٥.٠٠٠) سهما من أصل رأس المال البالغ (٣.٥٣٤.١٥٠) ديناراً / سهما بنسبة حضور ٩٠%، كما حضر الاجتماع النصاب القانوني من أعضاء مجلس الإدارة (سبعة أعضاء من أصل تسعة أعضاء)، ومندوب مدقق حسابات الشركة لعام ٢٠٠٧، وبعد التحقق من الأوراق الثبوتية، تبين بأن الشركة قامت بكافة الإجراءات القانونية المطلوبة من حيث إرسال الدعوات، والإعلان عن موعد الاجتماع في الصحف المحلية ووسائل الإعلام، وبناء عليه وعملاً بأحكام المادتين (١٧٣ و ١٨٣) من قانون الشركات، أعلن للسادة المساهمين بأن النصاب قانوني، وأن الاجتماع قانوني، وأن القرارات التي تصدر عنه قانونية وملزومة لجميع المساهمين الذين حضروا الاجتماع والذين لم يحضروا". ثم طلب من السيد نائب الرئيس إدارة الجلسة، وتعيين كاتباً لها ومراقبين اثنين لفرز الأصوات.

ترأس السيد فريد ناصيف الجلسة مرحباً بمندوب مراقب عام الشركات، وأعلن عن تعيين السيد عيسى محمود كاتب للجلسة، والسيد جمال الأحمد وعبد الله يعقوب مراقبين.

أحاط السيد فريد ناصيف/ نائب رئيس مجلس الإدارة - رئيس الجلسة - السادة أعضاء الهيئة العامة على الأسباب الموجبة لتعديل النظام الأساسي وعقد تأسيس الشركة وذلك باضافة تعديلات التالية إلى المادة ٤ من عقد التأسيس والمادة ٣ من النظام الأساسي. وبعد التحق والمناقشة ولأسباب التي بيّنها رئيس الجلسة، قررت الهيئة العامة الموافقة على إجراء التعديل على عقد التأسيس والنظام الأساسي لشركة على النحو التالي:

(١) البند رقم (١٢) ممارسة كافة عمل نقل البري والبحري والجوي بما في ذلك نقل الأشخاص ونقل وشحن الطرود والممتلكات الشخصية والممتلكات البريدية وغيرها بواسطة شتى وسائل النقل البري والبحري والجوي، والنقل السريع لأي مما ذكر.

(٢) البند (١٣) يصبح كما يلي:- تقديم خدمات تصعد والشرب الدافئ والمثلل، وسواء كانت في أماكن ثابتة في مقر الشركة أو على مسارات خطوطها داخل وخارج المملكة أو في أماكن متنقلة أو على متن رحلات ووسائل النقل التابعة للشركة أو غيرها بر البر والبحر/ وجو، وللشركة إقتراح محلات وأماكن مستقلة مخصصة لتقديم هذه الخدمات، ولو كانت منفصلة عن مقرات وعقارات الشركة، وتقديم خدمات التزويد بالتصعد والشرب بشكل عام.

(٣) البند (١٤) يصبح على النحو التالي: ممارسة كافة الأعمال التجارية وفقاً لأحكام القانون (تجارة عامة).

(٤) البند رقم (١٦) يصبح رقمه (١٥).

وفي ملاحظة لمندوب مراقب عام الشركات جاء فيه أن بعض من هذه الغايات المشار إليها بحاجة إلى موافقة الجهات الرسمية قبل مباشرة العمل بها، لذا يرجى إضافة عبارة (بعد الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات الرسمية المختصة).

وفي ختام الجلسة، وجه السيد نائب رئيس مجلس الإدارة - رئيس الجلسة - الشكر والتقدير لكل من مندوب مراقب عام الشركات وللسادة المساهمين والحضور على مشاركتهم في هذا الاجتماع. وقال " نسأل الله أن يوفق الجميع لما فيه خير ومصلحة الشركة ".

وانتهى الاجتماع في تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا.

فريد ناصيف

رئيس الجلسة

وائل عماشة

مندوب مراقب عام الشركات

عيسى محمود

كاتب الجلسة